تأسيس لجنة عليا لمتابعة الموضوع

النزاهة: المالكي يتستّر على ملفات الفساد

حمل عضو لجنة النزاهة البرلمانية النائب عزيز العكيلي رئيس الحكومة نوري المالكي مسؤولية عدم حسم ملفات الفساد المالي والاداري في معظم مؤسسات الدولة.
وقال العكيلي في تصريح لـ (المدى) امس "ان هيئة النزاهة لم تحسم اية قضية او ملف منذ اكثر من عام، والسبب عدم وجود نية حقيقية للكشف عن المفسدين". مضيفاً ان "المالكي يتحمل مسؤولية هذا الخلل".

□ بغداد / اياد التميمي

واضاف العكيلي "ان السبب الحقيقي في عدم حسم الملفات هي الآلية الروتينية المتبعة في المخاطبات من قبل الهيئة الى الدوائر والوزارات المعنية".

واشار العكيلي الى ان من اكثر الوزارات التي توجد فيها ملفات فساد ولم تحسم لغاية الان هي الكهرباء والتجارة والدفاع والداخلية، مشيراً الى ان اللجنة تعتزم تشكيل لجنة عليا لمتابعة تلك الوزارات وحسم الملفات ومحاسبة المفسدين.

وأوضح العكيلي ان "المالكي يتحمل مسؤولية هذا الخلل" معتبراً "شغل القاضي علاء الساعدي لمنصبين في نفس الوقت سبباً آخر لهذا الخلل".

يذكر ان القاضي علاء الساعدي يشغل منصب رئيس محكمة دعاوي الملكية ورئيس هيئة النزاهة وكالة بعد استقالة القاضي رحيم العكيلي.

عضو لجنة النزاهة اكد ان لجنته ضعيفة جداً ولم تستطع مراقبة ملفات الفساد لكثرتها، بسبب سيطرة الحكومة على هذه الملفات، متسائلاً عن سبب محاكمة المفسدين بعد ان يهربوا الى خارج العراق خصوصاً وان اغلبهم يحمل جنسيتين، مستدلا بوزير التجارة فلاح السوداني ووزير الدفاع السابق حازم الشعلان، ووزير الكهرباء ايهم السامرائي وغيرهم من الذين "اتضح انهم مفسدون"، موضحا "ان كل هذه الاجراءات روتينية ولا أحد من المسؤولين المفسدين نال عقابه بعد ثبوت الادلة". الى ذلك اوضح النائب المستقل صباح الساعدي "ان الحكومة تسيطر على جميع الملفات وهي لا تكشفها الا بعد ان تتم المساومة عليها من قبل الكتلة او الحزب الذي ينتمي اليه الوزير او المسؤول الفاسد".

الساعدي اكد في تصريح للمدى امس "ان ملفات الفساد الموجودة في هيئة النزاهة لم تحسم الا بوجود صفقات مع الفاسدين والمقايضة بالتنازل على مطالب ومستحقات الكتل السياسية".

واستدرك قائلا "لا فائدة من كشف اي ملف فساد فوزارات الكهرباء والنفط والدفاع وغيرها من الوزارات التي تنعم بملفات فساد لو اقتضى الامر إجراء تحيقيق فيها لاحتجنا سنوات لحسمها".

وأشار الساعدي الى "ان رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي استقال بعد أن طلب الحزب الحاكم منه فتح ملفات فساد ملفقة بحق بعض السياسيين ومنهم احمد الجلبي وجواد البولاني"، مبينا أن "العكيلي رفض هذا الأمر مما عرضه إلى ضغوطات كبيرة من رئيس الوزراء أجبرته على تقديم استقالته". وأضاف الساعدي أن "استقالة رئيس هيئة النزاهة أثرت بنا كثيرا وأضرتْ بعملنا كونه كان متعاونا مع لجنة النزاهة البرلمانية" مشيرا إلى أن "مجلس النواب جعل الحكومة تتحكم بالهيئات المستقلة مما اثر على مستوى الهيئة". الساعدي أضاف "بدونا عاجزين بعد ان اتضح ان المحكمة الاتحادية هي ملك للمالكي ولا يجوز فيها اي نقض لقانون او قرار حكومي". وكان الساعدي اتهم "رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه ينتهج نفس نهج صدام حسين من خلال التهديد بالقتل واكبر دليل على ذلك ما حدث لهادي المهدي"، مضيفا أن "مصيرنا سيكون نفس مصير المهدي".

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن دول العراق والسودان وبورما احتلت المرتبة الثالثة من حيث نسبة الفساد في العالم، فيما احتلت الصومال المرتبة الأولى في التقرير وتبعتها أفغانستان، فيما اعتبر التقرير الذي يغطي ١٨٠ دولة أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية تعاني من حالات فساد فالتة من أي رقابة، فضلا عن نهب ثرواتها الطبيعية، وانعدام الأمن والقانون فيها.

وساطة أميركية لتسوية الخلاف بين بغداد وأربيل

ائتلاف دولة القانون يتهم جهات سياسية بإثارة العنف

□ بغداد / غسان عادل

كشف قيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني عن وجود وساطة اميركية لتقريب المواقف بين بغداد واربيل.

واكد عادل برواري الذي شغل منصب مستشار رئيس الحكومة نوي المالكي لشؤون اقليم كردستان ثم اقيل من منصبه ان "نائب الرئيس الاميركي جو بايدن ومن خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء، ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، حث الطرفين على تسوية الخلاف باسرع وقت ممكن، وفي اطار دعوة الرئيس جلال طالباني لعقد المؤتمر الوطني لتجاوز الازمة السياسية".

وأوضح برواري في تصريح للمدى "ان السفارة الاميركية في بغداد هي الاخرى قامت مؤخرا باجراء اتصالات مع كتل نيابية وشخصيات سياسية للوقوف على طبيعة الحراك الاخير حول ورقة الاصلاح الوطني التي سيطرحها التحالف الوطني الذي يقود الحكومة". ويواصل رئيس حكومة اقليم كردستان السابق، نائب امين عام حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح اتصالاته في العاصمة بغداد مع رؤساء الكتل النيابية، لغرض التوصل الى اتفق لتجاوز الازمة السياسية، والتقى رئيس الحكومة نوري المالكي وبحث الطرفان سبل حسم الملفات العالقة بين الجانبين.

على صعيد آخر اتهم ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي جهات سياسية بالوقوف وراء محاولات اثارة العنف، فيما وصف نائب عن القائمة العراقية الاتهام بانه محاولة للتغطية على فشل الحكومة في ادارة الملف الامني.

واكد النائب عمار الشبلي توفر وثائق لدى الحكومة تؤكد تورط جهات مشاركة في العملية السياسية بالوقوف وراء محاولات اثارة العنف في محافظات عراقية متفرقة.

وقال الشبلي لـ المدى "هناك وثائق تؤكد العثور على صواريخ واجهزة كاتم الصوت في مقرات قوى سياسية، معدة لاستخدامها في اثارة العنف".

الشبلي أضاف "ان الادارة الاميركية ضغطت على التحالف الوطني لرفع اجراءات الاجتثاث عن شخصيات معروفة بدعمها للارهاب وتنظيم القاعدة". من جانبه وصف النائب عن القائمة العراقية حمزة الكرطاني ما ذكره الشبلي بانه "محاولة للتغطية على الفشل الحكومي في ادارة الملف الامني" خصوصا بعد ان شهدت العاصمة بغداد حوادث اغتيال باسلحة مزودة بكاتم الصوت طالت ضباطا من منتسبي الاجهزة الامنية. وأعرب الكرطاني عن "اعتقاده بعجز الاجهزة الإمنية الحالية عن حفظ امن المواطنين"، واصفاً هذه الأجهزة بأنها "تجيد فقط اعتقال الابرياء ومداهمة المنازل الآمنة" موضحا "ان بعض الوحدات العسكرية تخشى الدخول في مناطق تعد معاقل لتنظيم القاعدة في بعض قرى ابي غريب ومنطقة البحيرات القريبة من محافظة بابل".

وتشهد العاصمة بغداد اجراءات امنية مشددة، خصوصا في جانب الكرخ من العاصمة في اطار خطة ستستمر الى ما بعد عيد الفطر.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

عيد لمقاول فاسد وآخر لشعب مسروق

المقاول يضطر الى الفساد بسبب "عمولات دفعها لمسؤولين". المقاول يضطر الى الفساد بسبب "استعجال المسؤولين". كيف؟ ان للفساد قصصا مضحكة مبكية، داخل مختبرات فحص المواد الانشائية، ومراكز التصاميم الهندسية، وفي مستشفيات بارزة، كما يحدثنا بذلك خبراء وموظفون يعملون هناك.

وقد كنت محظوظا خلال الايام الماضية بمجموعة من القراء ارسلوا لي ملاحظات ومعلومات مهمة عن ملف "سرعة خراب المشاريع المنجزة" في العراق، فقد نقلت تصريحات لمسؤول رفيع يؤكد خلالها ان نسبة كبيرة من الطرق التي جرى تعبيدها مؤخرا على سبيل المثال، تتعرض الى الخراب في فترة وجيزة بسبب "فساد مختبرات الفحص" وندرة الشركات الجيدة، والموضوع شجع موظفا في واحد من اهم المختبرات الحكومية التي تتولى فحص المواد الانشائية وتحديد نسب كل منها بما يتناسب مع وضع البناء ومواصفات المادة، كي يبعث لي جملة ملاحظات مهمة ومسببة للاحباط الشديد.

يقول صاحبنا ان القانون يفرض على اي شركة تريد تنفيذ مشروع انشائي، ان تختبر المواد التي تستخدم في البناء او تعبيد الطرق، لتحدد بشكل علمي الكميات اللازمة لتنفيذ المشروع بشكل صحيح وضمان عمر افتراضي معقول، والفحص هذا يجب ان يكون بالطبع قبل التنفيذ. لكن معظم المشاريع كما يقول صاحبنا، تخرج نتائج اختباراتها بعد ان يكون المقاول قد انتهى من انجاز نصف المشروع! يأتي الى مركز التصاميم او المختبر لاخذ النتائج، فيقول له المهندس المسؤول: عليك ان تراعي هذه النسب في خلط المواد. فيجيبه: لقد اكملت نصف المشروع هل تريدني ان اهدمه وأعيد انشاءه؟ يقول له المهندس لماذا استعجلت؟ يجيب: المسؤول يريد مشروعا سريعا قبل الانتخابات، او قبل استجوابه من قبل مجلس المحافظة، او قبل اثارة القضية الكذائية ضده. فيرضخ الجميع الى الامر الواقع ويقص المسؤول شريط افتتاح الطريق او الجسر او المبنى، وليخرب بعد سنة او ستة شهور فلا احد سيحاسب احدا!

في مشهد آخر، يأتي المقاول ليجد المختبر قد طالبه بنسبة عالية من الاسمنت او الحديد او المواد المكلفة، فيأخذ بالضغط على مسؤول الاختبارات كي يخفف النسب، وكأنها لعبة اطفال. المقاول يلح في الطلب متحججا بأن ميزانية المشروع لن تسمح باستخدام كميات كبيرة من المواد المكلفة. من وضع الميزانية يا ترى؟ يجيبك: ليست المشكلة في الميزانية المثبتة على الورق، بل في "ميزانية الرشاوى والعمولات" التي لم يجر احتسابها بالتأكيد في جلسة تقديم العطاءات او دراستها.

الرشاوى التي تقدم للموظفين او المسؤولين، تؤثر على جودة المشاريع، فتنتج مسؤولا مترفا وشارعا يتعرض للخراب بعد ٦ شهور!

انها حقائق نسمعها من الناس دوما، والان يصبح مصدرها خبراء داخل مراكز التصميم الهندسية، وأعضاء بارزون في مجالس تشريعية ورقابية، لكن لا احد يجد حلا للمليارات التي تتحول الى مجرد مشاريع فاشلة يفتتحها المسؤولون وتخرب بعد بضعة شهور.

الفساد ليس شبحا كي يبحث عنه السلطان ولا يجده، انه تفاصيل صغيرة وكبيرة داخلة في كل نقطة من حياتنا كما يبدو. قبل ايام حدثني اخصائي بارز عن شحنة ادوية من الدرجة الاولى جرى شراؤها لعلاج مرض حساس ونادر، وبعد ان بدأت المستشفى الكذائية تعطي جرعات من الدواء "الممتاز" للمرضى، اخذوا يموتون واحدا تلو الاخر. الاطباء استغربوا وأوقفوا جرعات العلاج فورا، وبدأ فحص سريع للدواء "الممتاز" فاتضح انه بودرة طحين عادية مغلفة بعلبة الدواء المعتمد. واتضح فيما بعد ان الجهة المستوردة قامت باستبدال الشحنة في منفذ حدودي معروف وكان الثمن وفاة العديد من المرضى وتأخر علاج من بقي حيا. مستورد الشحنة مسؤول نافذ ولا احد يجرؤ على محاسبته. واذا كان هذا حال الفساد في "اللقم الصغيرة" فما حاله يا ترى في "الصفقات الكبيرة".

المشهد هذا العيد.. مسؤولون ومقاولون فاسدون يواصلون تمضية ايامهم بفرح غامر فكل ايامهم "عيد" ويستخدمون الاسمنت السيئ والدواء السيئ لتقديم "المنجزات السريعة" للشعب. اما الشعب فيلهث وراء قنينة الغاز وغالون البنزين والبصل الذي تضاعف سعره مرتين.

ان الامر ليس سرقة يقوم بها المسؤول لمال الناس، بل سرقة لحلم كبير، ينتعش حين نرى اليات البناء تعمل، وسيارات النقل تشحن، ويذوي يوم تتسرب لنا نتائج مختبرات الدواء والانشاءات!

مصدر دبلوماسي: الحكومة لا تلتزم بالعقوبات المفروضة على طهران

□ متابعة /المدى

كشف مصدر مطلع عن "عدم التزام" الحكومة العراقية بالعقوبات الدولية التي فرضت على ايران، مؤكداً ان الولايات المتحدة الامريكية وعدداً من الدول قلقة حول النهج الذي يسلكه العراق بعدم تطبيقه للقرارات الدولية.

وقال المصدر وهو دبلوماسي رفيع طلب عدم الاشارة إلى اسمه لحساسية المعلومات لـ"شفق نيوز"، إن "العراق لا يلتزم بالعقوبات الدولية المفروضة على ايران، الامر الذي اثار امتعاض عدد من الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية".

واضاف ان "العراق بلد ما زال يخطو نحو الحرية من بنود الفصل السابع وعدم تطبيقه للقرارات الدولية سيؤثر على هذه الخطوات بشكل سلبي".وتابع المصدر أن "البلد سيخسر الكثير من خلال استمراره بمساندة ايران وضرب القرارات الدولية عرض الحائط".

وبحث وزير الخارجية هوشيار زيباري في ١٤ من الشهر الجاري، مع القائم بأعمال السفارة الأميركية في بغداد روبرت بيكروفت العقوبات المفروضة على إيران، إلا أن بيان الخارجية لم يعط تفاصيل الموضوع. يذكر ان دول الاتحاد الاوروبي وامريكا اقرت قانونا لفرض عقوبات اقتصادية ومصرفية على ايران تضمنت ايضا وقف استيراد النفط الايراني.ويهدف الحصار الاقتصادي المفروض على ايران الى اجبارها على وقف انشطتها النووية ومنعها من صنع الاسلحة النووية بينما تقول ايران انها لن تتوقف عن برنامجها النووي لانه معد اصلا للاغراض السلمية.

نواب وخبراء اقتصاديون ينتقدون العطل الطويلة

150 يوماً في السنة دون عمل... ولا إحصائيات للخسارة

□ بغداد/وائل نعمة

شدد نواب وخبراء اقتصاديون على ان العطل المتكررة ستؤدي الى تأثر الوضع الاقتصادي بشكل سلبي، على الرغم من ان البلاد تخلو من احصائيات رسمية ودقيقة لتحديد الانتاج القومي وما ستسببه هذه العطل من خسائر.

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ قال امس الاربعاء ان عطلة العيد التي اقرها مجلس الوزراء لن تؤثر على الوضع الاقتصادي، مبينا ان قانون العطل الرسمية منح العراقيين ١٥٠ يوماً من العطل الرسمية .

واضاف الدباغ إن "الحكومة قررت تعطيل الدوام الرسمي خلال الاسبوع المقبل لفتح المجال امام العراقيين للاحتفال بعيد الفطر المبارك".

واكد الدباغ أن "هذه العطلة لا تضر بالوضع الاقتصادي".

وحسب قانون العطل الرسمية الذي اقرته الحكومة ، فان المواطنين يتمتعون بـ ١٥٠ يوماً من العطل الرسمية سنوياً، مبينا ان اكثر من ٣٠ ٪ من هذه العطل تكون بمناسبة ايام الاعياد والمناسبات الدينية.

من جانبه يشير عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامر حسين الى ان العطل الرسمية لها تأثيرات سلبية على الواقع الاقتصادي الا انها ضرورية.

حسين اكد يوم امس في اتصال مع "المدى" ان "قانون العطل الرسمية الذي اقر في مجلس النواب قد اخذ فيه الجانب الاقتصادي وتأثيره على العجلة الاقتصادية لاسيما في القطاع العام"، متابعا "القطاع الخاص اقل خسارة من العام ،والعطل تسبب في توقف الكثير من الاعمال الحكومية"، مشددا على ان "العطل تسبب خسارة للبلاد". واوضح حسين ان "عطلة العيد التي قررت باسبوع كامل جاءت لاستمتاع المواطنين بعيد الفطر وتعويض عن يوم الخميس الذي قرر مجلس النواب ان يجعله دواما رسميا بعد ان اكد تعطيل الدوام في كل خميس خلال شهر رمضان بسبب شهر الصيام وارتفاع درجات الحرارة".

وكانت الحكومة قررت في وقت سابق تعطيل الدوام الرسمي في المؤسسات الحكومية في الثاني والتاسع والـ١٦ من شهر آب المقبل، بسبب ارتفاع درجات الحرارة بشكل مفرط.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ إن "الحكومة قررت، اليوم، تعطيل الدوام الرسمي في المؤسسات الحكومية ايام الخميس، المصادف الثاني والتاسع والـ١٦ من شهر آب المقبل"، عازياً السبب إلى "ارتفاع درجات الحرارة بشكل مفرط".لكنها عادت وقررت اعتبار اليوم الخميس الاخير في شهر رمضان دواما رسميا واستبداله بالخميس ما بعد العيد.

يذكر أن الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي اعتبرت، في (٢٠ تموز الحالي)، أن ارتفاع درجات الحرارة أصبحت حالة إقليمية وعالمية وليس فقط في العراق، فيما نفت امتلاكها أدلة تؤكد "تورط" الولايات المتحدة الأميركية بارتفاع درجات الحرارة في البلاد كما نقلت وسائل إعلام عن احد خبرائها.

بالمقابل انتقد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان تفرد الحكومة باتخاذ القرارات الخاصة بالعطل دون الرجوع الى اراء المتخصصين في الجانب الاقتصادي.

انطوان اكد امس الاربعاء لـ"المدى" ان "العطل الرسمية يجب ان تدرس بشكل دقيق من ناحية الناتج القومي وتأثيرها على عجلة الاقتصاد"، متابعا "حين يدرس الانتاج الزراعي والصناعي وباقي الخدمات بشكل فعلي يمكن حينها تقرير العطل وعدد ايامها".

واوضح انطوان بان "العطل اصبحت رسمية وتقليدا اجتماعيا اعتاد عليه المواطنون ومن الصعوبة تغيير عادة العطل حتى لو تبدل حال الانتاج والاقتصاد في البلاد".

انطوان انتقد عدم احتساب ساعات العمل بجدية وعدم تنظيم اوقات العمل في الامكان الانتاجية ، مشددا على ضرورة اعتماد نظام البديل و"الشفتات" لكي تبقى عجلة الاقتصاد مستمرة ويحصل العمال والموظفون على ساعات راحة.

ونفى انطوان وجود احصائيات رسمية ودقيقة لاحتساب خسارة البلاد من الانتاج القومي ، مؤكدا ان قوى العمل تتراوح بين ٨-٩ ملايين شخص ولكن قوى العمل الحقيقية غير معلومة.

وكان عدد من الاقتصاديين اكدوا في وقت سابق أن خسائر العراق بحسب دراسات اقتصادية ستبلغ ٣٠ مليون دولار خلال الاسبوع الذي قررت فيه الحكومة تعطيل الدوام بسبب اعمال القمة في بغداد. مؤكدين ان الحكومة لاتفكر على الإطلاق بالأضرار الاقتصادية التي تخلفها قراراتها وقررت الحكومة تعطيل الدوام الرسمي من ٢٥ اذار ولغاية الاول من نيسان للحد من ظاهرة الاختناقات المرورية التي تشهدها المحافظات، بالتزامن مع قرب انعقاد القمة العربية في ٢٩ من الشهر الجاري في العاصمة بغداد.

فيما قلل الخبير الاقتصادي علي الفكيكي من اهمية تأثير العطل على الجانب الاقتصادي بسبب ان العراق يمر بما وصفه حالة مخاص اقتصادي ولم يستقر اقتصاديا لحد الان.

الفكيكي اوضح يوم امس في اتصال مع "المدى" ان " الاقتصاد الاحادي والمعتمد على النفط يجعل معظم الاعمال المتبقية متوقفة بشكل ضمني"، متابعا " البلاد تعاني من بطالة وفقر الى مستويات كبيرة ولايمكن في ظل هذه الفوضى الاقتصادية ان نتحدث عن خسائر ستسببها العطل". يشار الى ان خبراء طالبوا الحكومة بعدم منح الموظفين عطل رسمية واجبارهم على الالتزام بالدوام بهدف عدم اعاقة التعاملات الاقتصادية .

وكان نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح قال في وقت سابق إن "العراق يخسر الكثير من الاموال لكن لا يمكن احتساب تلك الاموال بدقة لانها تعتمد على التعاملات الاقتصادية اليومية التي يجريها العراق وهي تختلف بين فترة واخرى"منوها ان "العطل تعيق حركة المصارف وارتباطها العالمي بالفعل ولابد من ان تنظم ."ويأخذ وجهة النظر الاقتصادية يذكر ان وزارة التخطيط اكدت ان العطل تؤثر على مجال التنمية وتعرقل السياسة الاقتصادية في هذا الجانب خاصة العطل الطويلة، نافية وجود معلومات دقيقة عن مدى خسارة العراق خلال العطلة، لكنها بصورة عامة مؤثرة والارقام التي تطلق هي مجرد توقعات ورؤى .اقتصادية